الجمهورية العربية السورية

المركز الدولي للحقوق والحريات الدولي

ICRF - INTERNATINAL CENTER FR RIGHTS & FREEDMS

بيان حقوقي بشأن تقرير لجنة التحقيق في مجازر الساحل السوري

تاريخ الإصدار: 23 يوليو 2025

إعداد الفريق الحقوقي الخاص بالمركز

الموقع الرسمي: www.icrights.rg

شهدت مناطق الساحل السوري، ما بين **(7 آذار/مارس و12 آذار/مارس 2025)**، سلسلة من الانتهاكات الواسعة والمنظمة التي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 1700 مدني، معظمهم من أبناء الطائفة العلوية، في ظروف توفرت فيها مؤشرات واضحة على الطابع الجماعي والطائفي للهجوم، شملت القتل الميداني، التهجير القسري، والخطف والاعتداءات الجنسية، إضافة إلى التدمير المتعمّد لقرى بكاملها. وإن استمرار هذه الجرائم لستة أيام متواصلة دون تدخل حاسم من السلطات، يُعد فشلًا منهجيًا بنيويًا في أداء الحكومة المؤقتة وأجهزتها الأمنية، لا يمكن تبريره بالقصور العملياتي أو المفاجأة، بل يكشف عن خلل أعمق في آليات الإنذار المبكر، والقرار السياسي، ومسؤولية القيادة.

وعليه، يعرب المركز الدولي للحقوق والحريات عن قلقه البالغ ورفضه للنتائج والآليات التي تضمنها البيان الصادر عن لجنة التحقيق المكلفة بالنظر في مجازر الساحل السوري، وذلك لما تضمنه من ثغرات منهجية وتناقضات قانونية ومفارقات خطيرة تتنافى مع مبادئ العدالة، وتضرب في الصميم الثقة بمسارات المحاسبة والإنصاف. ونورد فيما يلي أبرز الملاحظات القانونية والحقوقية:

أولًا: غياب الشفافية والإجراءات القانونية السليمة

فشلت اللجنة في الالتزام بالحد الأدنى من المعايير الدولية للتحقيق المحايد والشفاف، حيث:

- لم يُنشر نص التقرير كاملاً حتى اليوم، ما يقيّد حق الضحايا وذويهم والجمهور العام في الاطلاع على الوقائع والاستنتاجات.
- لم تُعرض المنهجية المعتمدة في جمع الأدلة والتحقق منها، كما لم تُبيّن المعايير القانونية المستخدمة لتوصيف الوقائع.
- لم تُعرض أدلة الاتهام أو الدفاع ما يثير تساؤلات جدية حول التوازن الإجرائي واحترام حقوق الأطراف المعنية.

ثانيًا: التناقض البنيوي في توصيف الجريمة والمسؤولية

يبرز تناقض واضح في التقرير بين:

- القول إن الجرائم ذات طبيعة ثأرية فردية وبين الزعم بأن الهجوم جاء لمنع إقامة دولة علوية.
- إن هذا **التناقض** لا ينفي مسؤولية الدولة، بل يؤكدها في الحالتين:

- ففي الحالة الأولى، تتحمّل الدولة مسؤولية **الحماية ومنع الجرائم** ضد مواطنيها وفقًا للالتزامات الدولية (مبدأ "مسؤولية الحماية).

– وفي الحالة الثانية، تكون الدولة شريكة في القرار والتخطيط والتنفيذ، وبالتالي مسؤولة وفقًا لمبدأ مسؤولية القيادة في القانون الدولي.

ثالثًا: غياب الاعتراف بالمسؤولية المؤسسية والهرمية

يتجاهل التقرير البعد المؤسسي للجريمة، عبر:

– تغييب مسؤولية القيادات العليا* في الحكومة المؤقتة ووزارتي الدفاع والداخلية، رغم توفر دلائل تشير إلى علمها المسبق وسكوتها المتواطئ أو مشاركتها الفعلية.

– إهمال الديناميكيات الأمنية والهيكلية التي سمحت بتكرار المجازر وغياب المساءلة، وقد ورد صراحةً أن "ما فشلت اللجنة في معالجته هو الهيكل الأمني الأوسع الذي سمح بوقوع تلك الفظائع"، في أكثر من ثلاثين موقعًا في اللاذقية وطرطوس وحماة.

رابعًا: تغييب البعد العقائدي والتحريض الإعلامي

لم يتطرّق التقرير إلى:

– التحريض الطائفي الموثق الذي سبق وترافق مع المجازر، كما في تصريحات دينية وأمنية علنية دعت إلى "التطهير" و"الجهاد العقائدي".

– خطاب الكراهية في وسائل الإعلام الرسمية، التي كرّست صورة العلويين كخصم جمعي، ما وفّر غطاءً أيديولوجيًا لتبرير العنف.

خامسًا: فشل في توثيق الانتهاكات الجسيمة رغم التقارير المستقلة التي وثّقت:

– قتل ما لا يقل عن 1700 مدني أغلبهم من العلويين.

– عمليات إبادة عائلية، وخطف، واعتداءات جنسية، وتهجير قسري لعشرات القرى.

– تورّط فصائل محددة كالحمزات والعمشات والسلطان مراد...

إلا أن التقرير تجاهل معظم هذه الوقائع، بل *امتنع عن تسمية المجرمين*، ما يتناقض مع مبادئ الحق في الحقيقة ويشكل خرقًا للمادة 70 من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري.

سادسًا: تبني سردية سياسية منحازة

اعتمد التقرير رواية زعمت أن المجازر جاءت لمنع "سلخ الساحل عن سوريا"، وهي رواية:

– لا تستند لأي قرينة ميدانية أو قانونية.

– لم ترد في أي تقرير دولي أو صحفي سابق.

– تتناقض مع الواقع الميداني، حيث من غير المعقول أن تتمكن مجموعات صغيرة من "السيطرة على الساحل".

هذا التبني يكشف انحيازًا سياسيًا خطيرًا، ويفقد التقرير حياده واستقلاله.

التوصيات:

– نشر النص الكامل للتقرير فورًا، بما في ذلك منهجية العمل، الأدلة، والمرفقات، بما ينسجم مع مبادئ الشفافية والحق في المعرفة.

– إخضاع التقرير لتدقيق قانوني دولي مستقل، للتثبت من مدى انسجامه مع قواعد التحقيق في جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

– تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة بإشراف الأمم المتحدة، ذات ولاية كاملة، تضمن الوصول إلى الضحايا والشهود، وتحديد المسؤولية الهرمية للقيادات السياسية والعسكرية والأمنية والدينية.

– الاعتراف بالطابع المنهجي والطائفي للجرائم، كمدخل لأي مسار للعدالة الانتقالية.

– مراجعة الخطاب الإعلامي الرسمي ومساءلة الجهات التي روّجت لخطابات الكراهية أو حرضت على العنف الطائفي.

– ختامًا:

إن تبرئة القادة، وتغييب الحقيقة، وتسييس العدالة لا يُعيد السلام ولا ينصف الضحايا، بل يعمّق الشرخ المجتمعي ويطيل عمر النزاع. إننا في المركز الدولي للحقوق والحريات نؤكد أن الحقيقة الكاملة والمساءلة الشاملة هما الطريق الوحيد نحو سلام مستدام وعدالة حقيقية، وأن أي التفاف على هذا المسار سيعيد إنتاج الألم والكارثة بوجه آخر.

صادر عن: المركز الدولي للحقوق والحريات

التاريخ: 23-7-2025